الفصل الثالث

حماس وأسلو

obeikan.com

obeikan.com

1

حماس وأسلو

ثار الجدل فى الساحة الفلسطينية والإسرائيلية بعد فوز حماس حول قضايا كثيرة ترتبت على ذلك، وأهمها ما يفضل الإعلام الإسرائيلى إبرازه للوقيعة بين الفلسطينيين، أو لتشويه الموقف من حماس، أو لإحداث تناقضات فى المواقف، كما أن بعض هذه القضايا تثيرها بعض أجهزة الإعلام العربية بوعى أو بدون وعى. وقد لاحظتُ أن خطاب بعض قادة فتح لا يختلف عن الخطاب الإسرائيلى. ولذلك فمن المفيد أن نعالج فى هذه المقالة هذا الموضوع الجدلى، الذى ملأ الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، وتركز عليه إسرائيل فى الوقت الحاضر، وهو موقف حماس من اتفاق أوسلو.

ونشير ابتداء إلى أن اتفاق أوسلو الذى انقسم بشأنه الفلسطينيون ليس اتفاقاً للسلام، ولكنه اتفاق للمبادئ التى تجرى على أساسها المفاوضات للتوصل إلى السلام، ولذلك ليس صحيحاً ما يتردد فى الكثير من الكتابات العربية عند معالجة اتفاق أوسلو على أنه اتفاق للسلام، وتضعه هذه الكتابات ضمن أمثلة اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، وهى الموقعة مع مصر والأردن. أما الإيضاح الثانى، فيتعلق بالصلة بين أوسلو والشرعية الدولية فى القضية الفلسطينية، فقد

أكدنا مراراً أن أوسلو هى اتفاق الفرصة الأخيرة، الذى تمكن به عرفات من تجسيد مكاسب الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

ورغم الجدل الحاد بين الفلسطينيين حول أوسلو، ورفض الكثيرين لاتفاق أوسلو، إلا أننى أعتقد أن أوسلو هى أول اتفاق فلسطينى إسرائيلى مهما كان تقييمه، إلا أنه يجب أن يكون جزءاً من الشرعية الدولية. فهو شرعية دولية اتفاقية إلى جانب مصادر الشرعية الدولية الأخرى، التى أكدتها قرارات الأمم المتحدة، بدءاً بقرارا التقسيم، ثم القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والقرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٧٨، وكل القرارات المتعلقة بالأراضى الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة الدولة. ولو أُحسن تطبيق اتفاق أوسلو وحسنت النوايا بشأنه، لأمكن أن يؤدى إلى تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتفاهم على وضع المستوطنات.

ومن المعلوم أن اتفاق أوسلو يفترض أنه يتعامل مع إسرائيل، وأن موضع الخلاف بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، هو الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وليس كل الأراضى، بما فى ذلك تلك التى تقوم عليها إسرائيل.

أما القضية الثالثة: المتعلقة بأوسلو، فهى ما تؤكده إسرائيل والولايات المتحدة وأبو مازن من أن وجود حماس فى السلطة يتطلب الاعتراف بعدد من المرجعيات وأهمها أوسلو. ومعنى ذلك أن مطالبة حماس بكل فلسطين يجب أن يتغير لكى تطالب بالأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحدها، وهذا ينطوى على التسليم بأنه لا يجوز الجدل فى قيام إسرائيل، ولكن الاعتراف بها فى حدود معينة يظل محلاً للاتفاق فى إطار اتفاقية السلام. غير أن هناك نقطة آثرها المتحدثون باسم فتح فى أجهزة الإعلام العربية، حيث أكدوا أن حماس لا تستطيع أن تشارك فى السلطة ما لم تعترف بأوسلو، ويرون أن أوسلو هى الأساس القانونى لإنشاء السلطة، لكن ذلك يحتاج إلى توضيح.

صحيح أن اتفاق أوسلو أشار إلى تشكيل السلطة، وإلى علاقة السلطة بإسرائيل، كما أشار إلى الانتخابات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، فبدا الأمر وكأن أوسلو اتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل على إنشاء السلطة فى الأراضى المحتلة. أى أن منظمة التحرير هى المرجعية الأصلية، وأن السلطة هى ثمرة الاتفاق بينها وبين إسرائيل، فإذا انتهى هذا الاتفاق لم يعد للسلطة أساس قانونى، وهذا تصور خاطئ وخطير، وإن كان يبدو منطقياً سهلاً سائغاً بناء على نص الاتفاق. ويجب على الفلسطينيين أن يعدلوا فهمهم للطبيعة القانونية لاتفاق أوسلو، وكذلك لوظيفة هذا الاتفاق فى إنشاء السلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تعتبر إدارة ذاتية داخل الأقاليم المحتلة للمناطق التى تجلو عنها إسرائيل، وهو أمر طبيعى بالنسبة للشعوب المحتلة. أما الأساس القانونى الحقيقى للسلطة، فهو حق الشعب المحتل فى إدارة نفسه، وأن تتمتع هذه الإدارة بشخصية قانونية وأهلية قانونية واضحة مادام الاحتلال أصبح طويل الأجل، ومادام الاحتلال ذا طبيعة استيطانية استعمارية. وأما الأساس القانونى الثانى لإنشاء السلطة الفلسطينية، فهو الانتخابات الفلسطينية. وبذلك يصبح للانتخاب وظيفتان: الوظيفة الأولى، هى أن الانتخاب وسيلة لتشكيل السلطة. والوظيفة الثانية، هى أن الانتخاب أساس الشرعية السياسية والقانونية للسلطة. ومن الملاحظ أن شارون لم يوافق على أوسلو، وأن تصريحاته تقطع بعدم اعترافه بها، وأنه حاول أن يلغى ما ترتب عليها عندما هاجم السلطة والشعب الفلسطينى، وأعاد احتلال الأراضى الفلسطينية التى كانت إسرائيل قد جلت عنها تنفيذاً للاتفاقات اللاحقة. فهل كان شارون ينتهك اتفاق أوسلو، أم أنه كان يتصرف على افتراض عدم وجود أوسلو أصلاً؟ فما هى إذن القيمة القانونية لاتفاق أوسلو عند إسرائيل؟ ولماذا لم تطبق الأحكام الملزمة

لإسرائيل فى هذا الاتفاق والاتفاقات التنفيذية اللاحقة، بينما نرى إسرائيل والولايات المتحدة من ورائها تتباكى على ما تسميه التعهدات القانونية التى ترثها حماس عن السلطة السابقة؟ وإذا كانت إسرائيل لا تعترف بأوسلو ولم تنفذ الاتفاقات اللاحقة عليها، فلماذا تلزم السلطة الفلسطينية بها؟ وإذا كان صحيحاً أن أوسلو هى الأساس القانونى لقيام السلطة، كما يزعم بعض قادة فتح، فلماذا لم تطرد إسرائيل السلطة منذ رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو؟

إن ما يقول به هؤلاء القادة خطير للغاية، ويعطى إسرائيل رخصة فى يدها للتنكيل بالسلطة الفلسطينية، وطردها من الأراضى الفلسطينية، والعودة إلى سياسة الإبعاد السابقة. ولذلك يجب على القيادة الفلسطينية الجديدة أن تدرس هذا الملف بعناية. ومن المفيد أن تدرس الطلبات الإسرائيلية، ويرد عليها بطريقة محددة وقانونية، حتى تتوقف إسرائيل والولايات المتحدة عن إظهار حماس بأنها ضيّعت على الشعب الفسطينى الحياة الرغدة، وأفقدته نصيبه فى جنة إسرائيل، وعطلت عملية السلام المزدهرة، التى راح ضحيتها أبناء الشعب الفلسطينى، وضاعت معهم أمانيهم فى الكرامة والحياة.

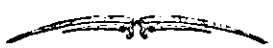

2

حصاد أوسلو للمشروعين الصهيوني والفلسطيني

أعتقد أن مناورات نتانياهو بتجميد الاستيطان عدة أشهر وإطلاق الاستيطان في القدس هو قمة التلاعب بمسئولية السلام ورسائل لا يجوز للعالم العربي أو الطرف الفلسطيني أن يبادر إلى استلامها. فلا تزال القضية معلقة، ولا أظن أن في جعبة الحاوي الإسرائيلي المزيد لكي يسحر بها أعين العامة. ولهذا أصبح واجباً أن ندرس بشكل أكثر تحليلاً حصاد هذه المحطة الحاسمة، محطة أوسلو، التي نقلت القضية الفلسطينية بشكل عبثي إلى طريق التصفية، ومكنت إسرائيل من دور مسرحي جديد أكثر خطورة.

ولست بحاجة إلى شرح الظروف التى أبرم فيها إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو، حيث كتب بشأنه ما يكفى، كما أننى لست بحاجة إلى تقييم الاتفاق لكى أكون طرفاً فى الخصوم والأنصار لهذا الاتفاق، ولكن المحقق هو أن النظرة الهادئة بعد كل التطورات فى المنطقة والعالم قد تضيف آفاقاً أخرى لم تكن ظاهرة، كما أن التجربة العملية تعطى أبعادا جديدة فى تقييم هذا الحدث الحاسم الذى أظنه أول وآخر اتفاق بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى المستقبل المنظور.

أولا: اتفاق أوسلو فى سياق المشروع الفلسطينى

من قبيل الإنصاف، تجب الإشارة، إلى أن صاحب القرار عند اتخاذه يختلف تماماً عن عملية تحليل القرار بعد تقادم الزمن به، ولذلك يجب تقييم القرار فى حدود الظروف والمعطيات التى اتخذ فيها ثم بعد ذلك إلى أى مدى كان صاحب القرار ذا بصيرة بالمستقبل.

هناك محظور آخر يجب التنبيه إليه، وهو أنه فى الصراع العربى الإسرائيلى بالذات، فإن تجفيف منابع الدعم العربى للرئيس عرفات فيما يشبه التخلى عنه درءا لمخاطر الموقف وغضب واشنطن ترك خيارات الرجل محدودة. هناك عامل ثالث يشترك فيه الناس جميعاً بدرجات متفاوتة، وهو أن الخوف من انصراف الأضواء عن الزعماء تدفعهم إلى محاولة التمسك بهذه الأضواء ولو على حساب المصلحة الوطنية.

أما العامل الرابع، فهو خاص بالشعب الفلسطينى وطبيعته وضغوط الاحتلال ومسئوليات المشروع الوطنى الفلسطينى.

غير أن كل هذه الاعتبارات لاتستطيع أن تحجب الشكل الذى سار فيه اتفاق أوسلو. فإذا جردناه من ظروف إبرامه، فإن الاتفاق بنسخته العربية - المختلفة عن نسخته الأصلية الإنجليزية - كان يمكن أن يحقق ماتمناه واضعوه الفلسطينيون خاصة وأنه انعكاس لميزان القوة المحتل بين طرفين، اقتربت إسرائيل فيه من الانفراد بالطرف الفلسطينى الذى قدر أن اللحاق بما يمكن إدراكه خير من الخروج بخفى حنين.

فالاتفاق سمح للقيادة الفلسطينية بأن تهبط فى فلسطين وأن تتعامل بشكل مباشر لأول مرة مع العدو ومع الواقع وربما جال فى ذهن عرفات أمران الأول

نظرية بورقيبة «رئيس تونس السابق» القائلة خذ ثم طالب، تطبيقات القاعدة ما لا يدرك كله لا يترك جله. الأمر الثانى هو تجربة السادات الذى أشاع الاعتقاد بأن العمل العربى المشترك ضد إسرائيل قد انفرط، وعلى كل طرف أن يدبر أمره.

ولكن الحق أن خروج مصر قد ترك الساحة لإسرائيل، فلم يعد لعرفات الكثير من الأوراق. وكان يمكن لمشروع أوسلو لو عقد مع طرف غير إسرائيل- التى تطبق مشروعاً متكاملاً فى بيئة عربية وإسلامية رخوة- أن يؤدى فعلاً إلى إنشاء دولة فلسطينية على معظم أراضى ١٩٦٧ ، وأن يتم التفاهم حول وضع المستوطنات خاصة وأن أوسلو قررت وقف الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية، وهل تخضع إسرائيل أم أن سكانها أجانب فى دولة أخرى، كما كان القرار أن يتم التفاوض حول القدس والحدود واللاجئين وحق عودتهم والمياه ثم التعاون الإقليمى الثنائى والدولى. هذه الصورة الوردية تعثرت فى التطبيق. ولذلك فإن صيغة خذ وطالب كانت تصلح مع الاستعمار التقليدى، لكنها لا تصلح مع مشروع استعمارى استيطانى إحلالى يؤسس لنفسه أيديولوجية سياسية وتاريخية ودينية، ولكنه فى واقع الأمر يعتمد على منطق القوة البحتة، بكل ماتعنيه القوة، بما فى ذلك تمزيق الخصوم وتفريقهم وشق صفوفهم وكافة الأعمال اللاأخلاقية مادامت لازمة لنجاح المشروع.

لابد أن عرفات قد أدرك طبيعة المشروع الصهيونى واستراتيجيته، ولكنه – لاعتبارات سبق شرح بعضها – راوده الأمل فى تغير هذه الطبيعة، خاصة بعد أن اقتسم مع رابين جائزة نوبل للسلام، وبعد ارتفاع أصوات فى إسرائيل تؤيد السلام مع الفلسطينيين وربما التبس على عرفات تطورات المشروع الصهيونى، أو لعله ظن أنها الفرصة الأخيرة بعد انفضاض المعسكر العربى وتراجعه وصعود نجم المشروع

الصهيونى. وإذ كان هذا أحد عوامل تفكير عرفات، فإن الوجه الآخر لهذه المعادلة الخطيرة هى أن كل زعيم يريد أن يكتب الفصل الأخير للقضية حتى لو كان فى ذلك تفريطاً فى توابت الموقف الوطنى. ولذلك بدأ عرفات فى تطبيق اتفاق أوسلو بعد أن أعلن فى واشنطن يوم التوقيع بأنه بهذا الاتفاق تبدأ خطوات طريق الدولة الفلسطينية، وقد لاح له فى الأفق القريب مآذن القدس وتسبيح المصلين وهمهمة الأقصى.

ولكن اللافت أن عرفات رد على منتقديه، خاصة من مصر التى شهد رئيسها على أوسلو، بأنه سار على طريق السادات وكأنه ظن أن طريق السادات حجة على غيره، بل تجاهل الفارق الهائل بين مصر ومنظمة التحرير.

خلال تطبيق أوسلو أظهرت إسرائيل أنيابها وتفرق العرب تدريجياً، ولكن عرفات عمد إلى التركيز على السلطة التى نشأت بموجب أوسلو، وأضعف منظمة التحرير، ربما ليقضى على خصومه أو زملائه الكبار، كما تجاهل مؤسسات المنظمة، رغم أن السلطة مؤقتة وسلطاته بموجبها محدودة وإدارية، وأن المرجعية الحقيقية كان يجب أن تكون منظمة التحرير. هكذا استمر الاندماج فى السلطة بديلاً عن المنظمة، كما استمر تراجع المنظمة لصالح السلطة فقطعت إسرائيل بذلك خطوط عرفات خارج فلسطين بعد أن استخلصت منه اعترافا بها، لم يقابله سوى إقرار من جانب إسرائيل بأن المنظمة وليس عرفات هو الموكل بالحديث عن الشعب الفلسطينى. لم يدرك عرفات أن وظيفة رئيس السلطة هو حراسة إسرائيل من أى هجوم من داخل أراضيها. ولما لم يتمكن عرفات من تحقيق التوازن بين دعم المقاومة، والوفاء بمتطلبات السلطة كما رأتها إسرائيل، كان من الضرورى أن يختار بين الفرار أو الشهادة، فاختار الشهادة.

ثانياً: أوسلو فى سياق المشروع الصهيونى:

لا يجوز أن يغفل أى باحث عن أن إسرائيل هى التجسيد المادى والإقليمى للمشروع الصهيونى، وأن إسرائيل تريد كل فلسطين. ولذلك فإن أى حديث إسرائيلى عن عملية السلام أو دولتين أو أى حقوق للشعب الفلسطينى هى من قبيل الخداع الذى لايجوز أن ينطلى على الباحث الأريب، مهما بدا من مظاهر حسن النوايا واستقامة القصد. وتطبيقا لذلك، فقد مارست إسرائيل أكبر عملية خداع للعالم كله عندما قدمت نفسها على أنها دولة ترغب فى العيش الآمن بحدود آمنة ومعترف بها، رغم أنها يجب أن تلتزم بالحدود المرسومة لها فى قرار التقسيم، وسمح الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ أن يقرر أن إسرائيل دولة بلاحدود وأنه يجوز أن تكون الدولة بلاحدود ولاينتقص ذلك من أهليتها لعضوية المنظمة الدولية، وابتلعت الوفود العربية هذا الطعم وراحت تعترض على عضوية إسرائيل لأنها لم تحدد حدودها، أى أن الوفود العربية تجاهلت حدود قرار التقسيم، ففتح ذلك الباب لإسرائيل لأن تعتبر أن حدودها النهائية لن تتحدد إلا بمقدار قدرتها العسكرية على هزيمة الخصوم وضم أراضيهم وخاصة أرض «الأجداد».

ولذلك كانت أوسلو فى إطار المشروع الصهيونى محطة متميزة من محطات المشروع، بدأت بنقطة الانطلاق بقرار التقسيم ثم إنشاء الدولة ثم عضويتها فى الأمم المتحدة ثم ضرب المشروع التحررى العربى كله عام ١٩٦٧ فانطلق المشروع بعد ذلك. إلى عزل مصر ١٩٧٩، واحتلال بيروت عام ١٩٨٢ ثم أوسلو فوادي عربة.

أهم ما يميز أوسلو عن غيرها من المعاهدات الإسرائيلية مع مصر والأردن هو أنها أول اتفاق مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد كتب بيريز في مذكراته عن

هذا الاتفاق ما يثير الشك حول فائدته للفلسطينيين، فضلاً عن أن رابين اعتبر بطلاً في قومه، ولا يمكن أن يكون الاتفاق بين الضحية والجلاد إلا مؤقتاً ولصالح الجلاد، وليس للضحية سوى أن تشعر للحظات بالرضا لأنها أصبحت طرفاً مع الجلاد في اتفاق.

تمكنت إسرائيل باتفاق أوسلو من أن تشهد العالم على أنها تريد السلام والطرف الآخر هو الذي يريد الحرب، وأنها تريد التسوية ،كما كسبت إسرائيل الأهم وهو اعتراف الضحية بها وبما حصلت عليه وما سوف تحصل عليه ما دام الاعتراف الفلسطيني لم يحدد أي نوع وحجم لإسرائيل التي يعترف بها. تمكنت إسرائيل بالاتفاق أيضاً من توطين قيادة الثورة الفلسطينية وتدجينها بل وإرغامها على ما يشبه التوبة عن ممارسة «الإرهاب» - المقاومة، وتركت عرفات يحلم كما يشاء ما دام في قفص إسرائيل. لذلك كانت وظيفة رئيس السلطة هي التصدي لقومه نيابة عن إسرائيل، فنشأت شراكة مسمومة بين قيادة السلطة وإسرائيل ضد معارضي هذا «السلام» الجديد.

أهمية هذا الاتفاق لإسرائيل أنه كان يعكس قوة إسرائيل في مواجهة الطرف الفلسطيني الضعيف وتضمن أحكاماً تعلم إسرائيل جيداً أنها لن تنفذ، ولذلك استنفدت أغراضها سريعاً. ومن مزايا هذا الاتفاق لإسرائيل أنه فصم الطابق العربي عن اللحمة الفلسطينية، فصارت لقمة سائغة لإسرائيل ، ولذلك عندما ظهرت المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ كانت ثمرة لتفاعلات الاتفاق وجهود شارون التي بدأت منذ فبراير ٢٠٠١ في القضاء على الانتفاضة بطريقة مبتكرة. والنقطة الحرجة التي أدركها عرفات متأخراً هي عندما انفردت به إسرائيل وتخلي العالم العربي بموجب أوسلو، وعجز عرفات عن أن يكون حارساً لأمن إسرائيل

وأميناً على القضية.

ما هو مصير أوسلو؟

أوسلو في نظر الفلسطينيين محطة انتقالية صوب الدولة واستيعاب إسرائيل في المنطقة، بينما أوسلو بالنسبة لإسرائيل محطة جديدة بالغة الأهمية في المشروع الصهيوني نزعت عن الفلسطينيين الحماية العربية التي ظنها الفلسطينيون يوماً قيداً على «القرار الوطني المستقل». فأوسلو ملتقى نهايات: نهاية المعاناة للفلسطينيين، ونهاية الصراع للإسرائيليين.

كان يفترض أن تنهي أوسلو نتائج مفاوضات الوضع النهائي عام ١٩٩٩ حتى تحلْ محلها اتفاقية السلام مع إسرائيل، وكان يفترض أن تظل منظمة التحرير سانداً لجهود السلطة ومتحدثاً رسمياً مع إسرائيل، ولكن انقضت الفترة الانتقالية ولم يعد هناك أساس قانوني للسلطة القائمة فتحولت السلطة ضد المقاومة وتخلت إسرائيل تماماً صوب مشروعها، وصار أوسلو محطة تاريخية للتصفية، ولذلك فإن الحالة الفلسطينية الراهنة ورهان إسرائيل لم يكن مفاجئاً، وإنما المفاجأة هي فيما يحمله المستقبل في السنوات القادمة.

3

هل خططت إسرائيل في أوسلو لتفجير السلطة

هل كانت إسرائيل تتوقع أو أنها خططت خصيصًا عند إبرام اتفاق أوسلو لاندلاع حرب أهلية فلسطينية ؟ نعتقد أنه سؤال وارد سواء على مستوى التوقع وهو أضعف الإيمان ، علمًا بأن إسرائيل لا تتوقع وتقف متفرجة وإنما تسعى لإحداث التفاعلات اللازمة لكي يتحقق هدفها وتوقعها. فالتوقع في إسرائيل ليس عملية وصفية سلبية ، مادامت قد اختارت أن تكون دولة أيديولوجية كفاحية MILITANT بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع هذه الأيديولوجية.

لملاحظ أن أوسلو لم تكن محل ترحيب كل القوى السياسية في فلسطين وإسرائيل ولكن عرفات ورابين منحا جائزة نوبل للسلام ، وكان رابين راض تمامًا عما تم في أوسلو ، كما أن مذكرات بيريز حول قصة أوسلو تشيد بها وتعتبر أنها محطة هامة في المشروع الصهيوني ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي دفع فصائل وقوى فلسطينية إلى معارضة أوسلو ، بل إن المستشار القانوني لعرفات الأمريكي الأستاذ في القانون الدولي البروفيسور بويل فند الأسباب التفصيلية لمعارضته لأوسلو ، في كتابه « الفلسطينيون في القانون الدولي» ، الصادر عام ٢٠٠٥ والذي تشرفت بترجمته ونشرته الشروق أوائل ٢٠٠٦ .

على الجانب الآخر لم يقتنع شارون واليمين الإسرائيلي بخط أوسلو وضاقوا بها ذرعًا وعمل شارون على مسخها ولم يجرؤ على فسخها .

من ناحية ثالثة اعتبر أنصار الاتجاه الواقعي أن أوسلو أقامت سلطة في فلسطين بعد أن كانوا لاجئين وترنو أبصارهم إلى داخل وطنهم ، وكان يمكن أن تكون خطوة عملية لاستكمال تحرير فلسطين بالمفاوضات .

من ناحية رابعة ، فإن إسرائيل نجحت بأوسلو في ضبط التفاعلات لكل القضية الفلسطينية في قفص واحد داخل فلسطين ، وهذا ما مكنها من قتل عرفات وتصفية قيادات المقاومة .

وعلى أية حال فقد قبلت واشنطن برفض أوسلو عمليًا عندما بدأت تقدم مبادرات أخرى مثل خطة تينيت وخريطة الطريق وكلها تهدف إلى تصفية المقاومة ، ولا أظن أن إسرائيل عندما أبرمت أوسلو كانت جادة حتى في تنفيذ ما ورد بها ، ولكنها حققت عددًا من المكاسب دون مقابل أولها اعتراف عرفات بإسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المؤهلة للتحدث باسم الشعب الفلسطيني .

ومن نافلة القول أن الظروف الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفاعل آثار الموقف المصري من إسرائيل وانصراف العالم العربي عن القضية خلال مؤتمر واشنطن الذي كان تنفيذًا لمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ .

فإذا كانت إسرائيل تعرف الخطوة التالية بعد أوسلو فهل كانت تعرف تحديدًا أن الحرب الأهلية الفلسطينية سوف توفر عليها مؤونة التصدي للفلسطينيين ؟

أعتقد أن هذه الحرب كانت أملاً دائمًا لإسرائيل وسعت بالفعل لإشعالها ولكن أملها تجدد عندما فازت حماس في الانتخابات ووجدت إسرائيل في معارضة فتح

والوسط العربي فرصة سانحة لبناء استراتيجية قوية تهدف إلى الوقيعة بين فتح وحماس ، وأن يتم الاتهام المتبادل بالعمالة للخارج ، حيث اتهمت حماس فتح بأنها تساعد على تنفيذ المخططات الإسرائيلية بينما اتهمت فتح حماس بتقاربها من إيران مما أدى إلى الحصار الدولي ضد الشعب الفلسطيني وانسداد أفق الحوار السياسي مع إسرائيل كما لو كانت زهور السلام قد تفتحت ثم جاء فوز حماس فأوقف كل شيء .

لا يخفي أن تدهور الساحة الفلسطينية يرجع إلى الاحتقان الداخلي ، كما يرجع إلى الدعم الدولي والعربي لعباس ضد حماس مثلما يرجع إلى نجاح إسرائيل في خلق موقف دولي أمريكي وأوروبي بالغ القوة صار مغريًا حتى بالنسبة للأطراف العربية ، وذلك حتى تكون شروط إسرائيل للحوار مع حماس ذرائع لاستمرار الحظر الدولي ، والأهم من ذلك يكون الحظر والتوتر الداخلي بيئة مثالية لتفجير السلطة حتى أصبحنا نقرأ مقالات لكتاب عرب عن سلطة برأسين ، ونقد لحماس التي عليها أن تختار بين المقاومة والعمل بالسياسة ، أو أن تبدي المرونة الكافية لرفع الحظر إنقاذًا للشعب الفلسطيني .

والسؤال الأخير : هل توقع نقاد أوسلو أن تؤدي إلى تفجير السلطة من الداخل ؟

الحق أنني لم أجد بين أوجه النقد لأوسلو هذا الافتراض ، فحماس كانت لا تعترف بأوسلو لأنها تحصر التسوية بحدود ١٩٦٧ وقد قبلت حماس فيما بعد بذلك .

أما نقد أوسلو من فتح فلم يكن افتراض الحرب الأهلية هو أحد مخاوفهم .

ولكن السؤال الأهم : في الحساب الأخير هل العيب في أوسلو أم في بيئة العمل الفلسطيني . وحقيقة الأمر فإنني لا أتصور أي سبب يمكن أن يبرر انصراف السلاح الفلسطيني عن عدوهم ، ليعمل فتكًا بالمجاهدين الفلسطينيين رغم تسليمنا بأن البيئة التي خلقتها إسرائيل جعلت الاستفزاز المتبادل أمرًا واقعًا لم يكن

مقبولاً .

وأخيرًا ألا يلوح في الأفق في نهاية المطاف حل وطني فلسطيني للقضية الفلسطينية التي أصبحت تعني الصراع الأهلي ، أم فقد الفلسطينيون القدرة على القيادة ولابد إذ ذاك من البحث عن وضع فلسطين تحت إدارة دولية وحتى هذه فإن إسرائيل لن توافق عليها ولن ترضى بالاحتلال والدمار الذاتي بديلاً حتى تحقق مشروعها الصهيوني .

obeikan.com